

الاحتجاز التعسفي وتجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في إفريقيا

تقرير اجتماع الخبراء الافتراضي الذي عقد في 29 سبتمبر 2021

المؤلفة: ناتالي روز

عُقد اجتماع الخبراء الافتراضي حول الاحتجاز التعسفي وتجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في إفريقيا في 29 سبتمبر 2021 ، وحضره ممثلون عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR) ، وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (WGAD) ، ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) ، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، وأعضاء الحكومات الأفريقية والمنظمات الإقليمية ، وخبراء حقوق الإنسان الأفارقة ، والمدافعين عن المخدرات ، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من جميع أنحاء المنطقة الأفريقية. وقد شارك في استضافته الاتحاد الدولي لسياسات المخدرات (IDPC) ومنتدى الرقابة المدنية الشرطة الأفريقية (APCOF).

كان الموضوع الرئيسي لاجتماع الخبراء هو الصلة بين الاحتجاز التعسفي وتجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في المنطقة ، وتركزت المناقشات على دراسة فريق الأمم المتحدة المعني بالحبس التعسفي الرائدة حول "الاحتجاز التعسفي المتعلق بسياسات المخدرات" الصادرة في يونيو 2021. تأتي دراسة فريق الأمم المتحدة المعني بالحبس التعسفي مع قائمة من التوصيات حول كيفية موازنة سياسات المخدرات مع الحظر المطلق للاحتجاز التعسفي بموجب القانون الدولي. تعزز هذه الدراسة الإجماع العالمي لصالح عدم التجريم كسياسة تحمي وتعزز الصحة وحقوق الإنسان ، والتي قدمها أيضًا ممثلو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومفوضية حقوق الإنسان. كما تحدثت منظمات المجتمع المدني الإقليمية ، والدعاة ، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن تأثير التجريم على متعاطي المخدرات ، وقدموا تجارب بشأن إلغاء التجريم في المنطقة

كان الموضوع الرئيسي لاجتماع الخبراء هو الصلة بين الاحتجاز التعسفي وتجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في المنطقة ، وتركزت المناقشات على دراسة فريق الأمم المتحدة المعني بالحبس التعسفي الرائدة حول " الاحتجاز التعسفي المتعلق بسياسات المخدرات " الصادرة في يونيو 2021. تأتي دراسة فريق الأمم المتحدة المعني بالحبس التعسفي مع قائمة من التوصيات حول كيفية موازنة سياسات المخدرات مع الحظر المطلق للاحتجاز التعسفي بموجب القانون الدولي. تعزز هذه الدراسة الإجماع العالمي لصالح عدم التجريم كسياسة تحمي وتعزز الصحة وحقوق الإنسان ، والتي قدمها أيضًا ممثلو برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ومفوضية حقوق الإنسان. كما تحدثت منظمات المجتمع المدني الإقليمية ، والدعاة ، والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عن تأثير التجريم على متعاطي المخدرات ، وقدموا تجارب بشأن إلغاء التجريم في المنطقة.

كلمات الترحيب والافتتاح

وقد ألقى كلمة الترحيب السيدة ماريا غوريتي لوغلو ، مستشارة الاتحاد الدولي لسياسات المخدرات للمنطقة الأفريقية. وقدمت لمحة عامة عن الوضع فيما يتعلق بتجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في أفريقيا ، مشيرة إلى أن عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في القارة من المتوقع أن يرتفع بنسبة 40٪ بحلول عام 2030. بينما على المستوى العالمي ، تبنت 30 دولة شكل من أشكال إلغاء التجريم ، لا يزال تجريم الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات واسع الانتشار في جميع أنحاء القارة ، بما في ذلك البعض في إفريقيا حيث توجد تغييرات في السياسات مطروحة على الطاولة. وسلطت الضوء على بعض الوثائق حول هذا الموضوع ، مثل [الموقف المشترك للأمم المتحدة بشأن المخدرات](#) ، وكذلك الدراسة الأخيرة للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، وكلاهما أوصى بإلغاء تجريم العقاقير للاستخدام الشخصي.

قدمت صاحبة السعادة، ماريا تيريزا مانويلا ، مفوضة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمقرر الخاص المعني بالسجون وظروف الاحتجاز والشرطة في إفريقيا ، كلمة الافتتاح، وسلطت الضوء على الصلة بين الاعتقالات التعسفية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات واعتقال الأشخاص الفقراء ، كعدد كبير من الناس. الذين يتعاطون المخدرات التي تلامس العدالة الجنائية يعانون أيضًا من الفقر أو أشكال أخرى من التهميش والتمييز. رحبت المفوضة بتقرير فريق العمل ، الذي ذكرت أنه يتماشى مع

مبادئ عدم تجريم الجرائم الصغيرة في أفريقيا الصادرة في عام 2017 من قبل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب - وهي وثيقة مهمة تدعو إلى إلغاء تجريم عدد من الجرائم البسيطة.

كما أوضحت المفوضة ، فإن السجن في جميع أنحاء أفريقيا مكتظة بالسكان ، وهذا له تأثير سلبي على ظروف سجن الأشخاص المحرومين من حريتهم ، بما في ذلك على الغذاء والخدمات الصحية ، وما إلى ذلك ، في حين أن ظروف السجن المناسبة هي مسؤولية الدول. ويمكن تجنب هذه الآثار السلبية إذا تم إصلاح السياسات والممارسات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي وتجريم الجرائم الصغيرة. على هذا النحو ، مثل الأفارقة ، "نحتاج إلى النظر إلى الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ، وحالة سلوكهم ، وليس مجرد النظر إليهم على أنهم تهديد والتمييز ضدهم إذا كنا نريد إفريقيا أفضل للعيش فيها".

صندوق. التوصية بإلغاء التجريم: تقرير نشاط المفوض مانويلا لما بين الجلسات في الدورة العادية التاسعة والستين للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب في الدورة العادية 69 للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي عقدت في الفترة من 15 نوفمبر إلى 5 ديسمبر 2021 ، حاضرة. قدمت المفوضة ماريا تيريزا مانويلا تقرير نشاطها لما بين الجلسات ، والذي أشارت فيه إلى حضورها اجتماع الخبراء حول إلغاء التجريم في إفريقيا ، و قدمت التوصية التالية إلى الدول الأعضاء في الفقرة. 31 (11)

"اعمل على بدء مراجعة تشريعية تسمح بإلغاء تجريم الجرائم الصغيرة ، التي ترقى عادةً إلى تجريم الفقر ، بما في ذلك تعاطي المخدرات الخفيفة"

الجلسة الأولى:

تقديم دراسة الفريق العامل المعني بسياسات المخدرات والاحتجاز التعسفي

عرضت الدكتورة إلينا شتاينرت ، رئيسة ومقررة فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي ، دراسة جديدة للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي وسياسات المخدرات ، والتي نُشرت في يوليو 2021 بناءً على طلب مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة.

تسلط الدراسة الضوء على حقيقة أن الاحتجاز التعسفي المرتبط بسياسات المخدرات منتشر في العديد من الدول على الرغم من عدم فعاليته التاريخية في الحد من الطلب على المخدرات وعرضها. غذت ما يسمى بـ "الحرب على المخدرات" الحبس ، وأدت إلى انتشار انتهاكات حقوق الإنسان وإهدار الموارد العامة ، مع تعزيز ثقافة الفساد داخل وكالات إنفاذ القانون ، لا سيما فيما يتعلق بالأموال التي تُدفع لتجنب الاعتقال ، أو للتأثير على النتائج. من الإجراءات القضائية. وبالتالي حدد التقرير العديد من انتهاكات حقوق الإنسان فيما يتعلق بالسياسات والممارسات المتعلقة بـ "الحرب على المخدرات" ، بما في ذلك من بين أشياء أخرى كثيرة: ممارسة استجواب المشتبه بهم تحت التأثير وإخضاع الأشخاص للاختبار دون موافقتهم ؛ الإفراط في استخدام الاحتجاز الذي يستمر أحياناً لشهور أو سنوات ، والعنف الجسدي والنفسي للمحتجزين ، بما في ذلك منع المشتبه بهم من العلاج بـ مواد أفيونية المفعول ؛ الإفراط في حبس الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ، بما في ذلك من خلال عقوبات غير متناسبة للجرائم المتعلقة بالمخدرات مع حظر عرضي للإفراج المشروط ، وعقوبات إلزامية دنيا ؛ استخدام عقوبة الإعدام في الجرائم المتعلقة بالمخدرات ؛ إساءة استخدام مكافحة المخدرات لاستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والمعارضين السياسيين ؛ استهداف الفئات الضعيفة والمهمشة من قبل أجهزة إنفاذ القانون ؛ تجريم الشعوب الأصلية وصغار المزارعين الذين يزرعون محاصيل غير مشروعة للأغراض الدينية والطبية والعرفية أو لكسب العيش ؛ وحبس متعاطي المخدرات في مراكز العلاج الإجمالي الحكومية أو الخاصة.

ومن ثم ، يوصي الفريق العامل المعني بالجوانب الجنائية لمكافحة المخدرات ، من بين أمور أخرى ، بأن تلغي الدول تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي وأدوات صنعها ؛ أن توقف المحاكم أوامر العلاج الإجمالي من تعاطي المخدرات ؛ وأن العلاج من تعاطي المخدرات يقوم دائماً على الموافقة المستنيرة ويترك حصرياً للمهنيين الصحيين.

واختتمت الدكتورة شتاينيرت حديثها بالقول إن "الحرية هي القاعدة العامة، والاحتجاز استثناء من هذه القاعدة".

رحبت السيدة إميلي كريستي ، كبيرة مستشاري حقوق الإنسان والقانون ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، بتقرير الفريق العامل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز ، مشيرة إلى أنه يتماشى مع

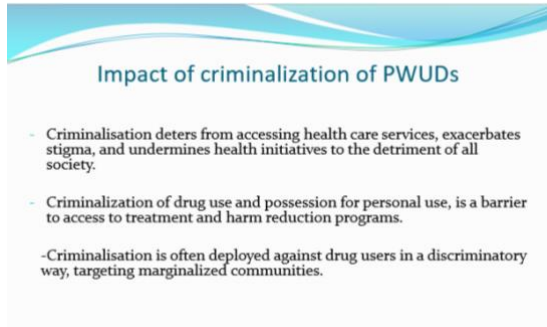
توصيات برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وشركاء الأمم المتحدة الآخرين. وسلطت الضوء على ثلاث نقاط في التقرير ، وهي أن تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها يثني الناس عن الوصول إلى الخدمات ، بما في ذلك الخدمات الصحية المنقذة للحياة والحد من الأضرار ؛ أن الأشكال المتداخلة للتمييز تعني أن الفئات السكانية المهمشة تتأثر بشكل غير متناسب بسياسات المخدرات ، ولا سيما النساء ؛ وأخيرًا ، يجب إلغاء تجريم استخدام المخدرات وحيازتها. وشددت على أهمية إلغاء التجريم في ضوء إنهاء الإيدز بحلول عام 2030. وبما أننا لن نضع حداً للإيدز بدون إصلاح سياسة المخدرات ، فإن أهداف برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز لعام 2025 تركز الآن على إلغاء التجريم والحد من أوجه عدم المساواة ، وتشمل أهداف التمكين المجتمعي. واختتمت بقولها إن برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز سيعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني بهدف رؤية إصلاح القانون وزيادة الحد من الضرر والتغييرات في ممارسات إنفاذ القانون تجاه الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات.

ذكَر السيد زافيد محمود ، مستشار حقوق الإنسان وسياسة المخدرات في المفوضية السامية لحقوق الإنسان ، جميع الخبراء الحاضرين بأن **الموقف المشترك للأمم المتحدة لعام 2018** بشأن المخدرات ، والذي يدعمه كل كيان تابع للأمم المتحدة ، يشجع على عدم تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي. وأشارت أيضًا إلى أن وثيقة أخرى من أبريل 2021 ، **الموقف المشترك للأمم المتحدة** بشأن الحبس ، تسير أيضًا في نفس الاتجاه ، مشيرة إلى أن الالتزام بتعزيز عدم التجريم يستند بحزم إلى مبادئ حقوق الإنسان القائمة والاجتهاد القضائي والأدلة. على هذا النحو ، يدعم العديد من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة توصيات الفريق العامل. واختتم حديثه بفيديو قصير للمفوضية حول تأثير التجريم على حقوق متعاطي المخدرات.

الجلسة الثانية:

تأثير التجريم على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في إفريقيا

قدمت الجلسة الثانية منظورًا إنسانيًا للنقاش ، حيث سلطت الضوء على تأثير التجريم على حياة متعاطي المخدرات.



قدم السيد ريشارد نينيناهازوي، منسق البرنامج ، الشبكة الأفريقية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات (AfricaNPUD) ، بعض وجهات النظر حول البيانات المتعلقة بزيادة تعاطي المخدرات والمضبوطات في المنطقة ،

أي أن الأشخاص الذين يتعاطون المواد الأفيونية في إفريقيا قد تضاعف ثلاث مرات تقريبًا من 2016 إلى 2017 ، وأن كمية الهيروين المضبوطة في عام 2017 تضاعفت ثلاث مرات مقارنة بعام 2013. وشهد أيضًا على الحقائق التي يواجهها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في جميع أنحاء إفريقيا بسبب التجريم. التجريم يردع الناس عن الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية ، ويزيد من حدة الوصم بالعار ، ويقوض المبادرات الصحية على حساب المجتمع بأسره. كما أنه يمثل حاجزًا في الوصول إلى برامج العلاج والحد من الضرر ، وغالبًا ما يتم نشره ضد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بطريقة تمييزية ، ويستهدفون المجتمعات المهمشة. وخلص إلى أن السبيل الوحيد للخروج هو إلغاء تجريم تعاطي المخدرات وحيازتها..

وبالمثل ، تحدثت السيدة هابي أسوان، المديرية التنفيذية لمنظمة المجتمع التانزاني الناشط الحقيقي (REACT) ، عن سياسات الأدوية في تنزانيا ، وتأثيرها على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وشددت على أن مشروع قانون جديد قيد النظر في التشريع التانزاني من شأنه أن يجرم المخدرات والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بشكل أكبر ، مما يؤدي إلى مزيد من الحبس. يتسبب الوضع الحالي في تنزانيا في القلق من توقف خدمات الحد من الضرر ، حيث لا توجد إرادة سياسية للاستثمار أو دعم خدمات الحد من الضرر أو الفئات السكانية الرئيسية. نظرًا لأن تجريم المخدرات سيؤدي إلى زيادة عدد الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات إلى

السجن ، فإن الافتقار إلى الدعم القانوني للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والمحرومون من حريتهم يمثل مشكلة خطيرة. تحدثت السيدة آسان أيضًا عن المشكلات الصحية التي يواجهها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات في السجن ، حيث أنهم أكثر عرضة للإصابة بالسل وفيروس نقص المناعة البشرية ، في حين لا تتوفر تدخلات للحد من الضرر في أماكن السجن. واختتمت بالتأكيد على ضرورة أن يتم تمويل منظمات الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من قبل المتبرعين ، حتى يكونوا قادرين على دعم مجتمعهم من خلال الدعم القانوني وأنواع أخرى من الدعم.

قدمت السيدة أنجيلا ماكبرايد ، المديرية التنفيذية لشبكة جنوب إفريقيا للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات (SANPUD) عرضًا تقديميًا قويًا حول تأثير التجريم على النساء اللائي يتعاطين المخدرات في جنوب إفريقيا. وأوضحت كيف يؤدي التجريم إلى استمرار الأذى ، ويستهدف النساء اللواتي يواجهن أشكالًا متداخلة من الضعف (بما في ذلك النساء اللائي يعشن في فقر والعاملين في مجال الجنس ، من بين آخرين) ، ويعزز الفساد ، ويحمي الأشخاص الذين يستغلون أو يرتكبون العنف ضد المرأة ، ويزيد من الضغط على أنظمة الرعاية الصحية ، و يدمر الأرواح. شددت السيدة ماكبرايد على حقيقة أن هناك حاجة ماسة لتوجيه الموارد نحو نهج الحد من الضرر ، بدلًا من التركيز على الامتناع عن ممارسة الجنس. وختمت قائلة: "الحد من الضرر ينقذ الأرواح ، والتجريم يضر بالأرواح".

أوضح السيد كونا نايك ، مستشار سياسة الحد من الأضرار ، التطوير والتجمع والمعلومات والوقاية (DRIP) موريشيوس ، تأثير التجريم على الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات من منظور موريشيوس. بدأ من خلال مشاركة بعض الأفكار المتعلقة بالبيانات المتعلقة بتعاطي المخدرات والسجن في موريشيوس ، أي أنه من بين جميع الأشخاص الذين تم القبض عليهم بسبب جرائم المخدرات ، كان 89٪ منهم مرتبطين بتعاطي المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي. وشدد على صعوبات الاندماج / إعادة الإدماج التي يواجهها الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات عند مغادرتهم السجن ، حيث إنه من الصعب للغاية العثور على وظيفة ذات سجل إجرامي في موريشيوس. علاوة على ذلك ، بما أن العديد من الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات يأتون من المجتمعات الفقيرة ، فإن دورة الفقر تتعزز بتجريم المخدرات. واختتم بتسليط الضوء على النفاق المتمثل في تجريم تعاطي المخدرات بشدة ، مع

رؤية تحرك واضح من السلطات نحو التنظيم القانوني للقنب الطبي وإنتاج القنب الصناعي.

الجلسة الثالثة:

تجارب أفريقية في إلغاء التجريم

ركزت الجلسة الثالثة على العدد المتزايد من المبادرات لإلغاء تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي في البلدان الأفريقية.

متحدثاً من منظور **قانون المخدرات النموذجي لغرب إفريقيا (MDL)** ، بدأ السيد أديبولو أوقونرومبي أدبيبي من لجنة غرب إفريقيا للمخدرات بتقديم هذه الوثيقة الرائدة التي نُشرت في عام 2018 ، وأحال أيضاً الجمهور إلى **شرح قانون المخدرات النموذجي 1 ونموذج شرح قانون المخدرات 2** المنشور في سبتمبر 2021¹ يوفر قانون المخدرات النموذجي نموذجاً لتنسيق إصلاحات قانون المخدرات الوطني في جميع أنحاء غرب إفريقيا ويستند إلى اتفاقيات الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات ، مما يعكس الالتزامات من الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 2016 بشأن المخدرات ، والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ، والاتحاد الأفريقي ، وكذلك على أفضل الممارسات. قانون المخدرات النموذجي هو أيضاً دعوة جريئة للحكومات للتعامل مع تعاطي المخدرات كمسألة صحية عامة وليست جنائية ، ويتضمن أيضاً أحكاماً لإلغاء تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي.

تم عرض سياسات وممارسات المخدرات في نيجيريا كدراسة حالة. أكد السيد أوقونرومبي أدبيبي أنه لم يكن هناك أي إصلاح تشريعي لسياسات المخدرات ، وبالتالي لا يزال اعتقال متعاطي المخدرات سائداً. ومع ذلك ، يستخدم القضاة المطلعون الآن سلطتهم التقديرية لرفض القضايا المتعلقة بجرائم المخدرات البسيطة. وبالتالي ، يمكن للقضاة الذين يستخدمون سلطاتهم التقديرية أن يلعبوا دوراً مهماً في إلغاء التجريم ، حيث لا يعتبر بعض القضاة جرائم المخدرات البسيطة قضية مهمة. واختتم السيد أوقونرومبي أدبيبي بالقول إن أعمال المناصرة التي تقوم بها منظمات

¹ تفسيرات قانون المخدرات النموذجي هي موارد يمكن الوصول إليها تسعى إلى تلخيص قانون المخدرات النموذجي ، ولتقديم إرشادات حول كيفية استخدامه في الدعوة لإصلاح المخدرات.

المجتمع المدني يجب أن تكون مستمرة عبر الزمن ، حيث يكون لها تأثير تدريجي على المحادثة والإجراءات المتعلقة بإصلاح سياسة المخدرات.

بدأت السيدة شاريتي مونارينق ، مسؤولة الأبحاث البرلمانية والسياسات ، رعاية مرض السل / فيروس نقص المناعة البشرية ، بإعطاء تعريفات واسعة لتسليط الضوء على الاختلافات بين عدم التجريم واللوائح القانونية ، أي يشير إلغاء التجريم إلى المواقف التي يزيل فيها التشريع جميع العقوبات على حيازة جميع الأدوية والاستخدام الشخصي لها. يستمر الاستخدام في كونه نشاطاً غير قانوني ، في حين أن التنظيم القانوني يتكون من إنشاء سوق قانوني تنظمه الدولة لبعض الأدوية - عادة الحشيش

تم استخدام حالي موريشيوس وجنوب إفريقيا لعرض نماذج إلغاء التجريم. في موريشيوس ، تم المصادقة على إطار قانوني يستند إلى النموذج البرتغالي من قبل المدعي العام ، وسيتم إرساله إلى مجلس الوزراء. سيؤدي هذا إلى إلغاء تجريم حيازة كميات صغيرة من المخدرات للاستخدام الشخصي ، وستتعامل الهيئة الإدارية لمرتكبي جرائم المخدرات مع مرتكبي جرائم المخدرات الصغار لإبعادهم عن النظام القضائي. فيما يتعلق بالقنب ، تناقش حكومة موريشيوس أيضاً إنشاء أسواق منظمة قانونياً للقنب الطبي ، كما وافقت مؤخراً على تجارب إنتاج القنب الصناعي.

في جنوب إفريقيا ، تم إلغاء تجريم الحيازة الخاصة للقنب واستخدامه من قبل البالغين في عام 2018 بعد حكم المحكمة الدستورية ، ويتم الآن تطبيق إلغاء التجريم أثناء انتظار مشروع قانون القنب للأغراض الخاصة الذي سيتم تمريره لإنشاء نموذج لإلغاء التجريم. ومع ذلك ، فإن هذا يتعلق فقط بالقنب ، واستخدامه في مكان خاص. على هذا النحو ، لا يزال بعض الفئات الضعيفة من السكان مثل الأشخاص الذين لا مأوى لهم مستهدفين للبحث والاعتقال لأنهم لا يملكون مساحة خاصة لتعاطي المخدرات. هناك أيضاً مخاوف من أن إنشاء صناعة منظمة للقنب لأغراض غير طبية سيؤثر سلباً على صغار المزارعين الذين يعتمدون على زراعة القنب في معيشتهم ، إذا لم تدرجهم اللوائح في هذه العملية.

التوصيات

التفكير في العروض التقديمية ومناقشات الأسئلة والأجوبة التي عقدت خلال اجتماع الخبراء ، وأحدث المنشورات حول هذا الموضوع ، يقدم الاتحاد الدولي لسياسة المخدرات و منتدى الرقابة المدنية الشرطية الأفريقية التوصيات التالية.

توصيات للجهات الفاعلة في الدول الأفريقية وأصحاب المصلحة الإقليميين / الإقليميين الأفارقة

• يجب على الهيئات والسلطات الإقليمية ، بما في ذلك "اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب" ، أن تؤيد صراحة عدم تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي ، وأن تقدم إرشادات للدول حول كيفية تنفيذها بما يتماشى مع "الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب". حقوق الشعوب ومبادئ حقوق الإنسان الدولية الأخرى.

• ينبغي للسلطات الوطنية أن تعزز ، وتبني عند الاقتضاء ، مبادرات لإلغاء تجريم تعاطي المخدرات وحيازة المخدرات للاستخدام الشخصي لجميع المخدرات. يجب أن تزيد هذه المبادرات أيضاً من الدعم القانوني والتمويل لخدمات الحد من الضرر.

• يجب على جميع الجهات الفاعلة ضمان حصول المجتمع المدني والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات على التمويل الكافي ، وإشراكهم بشكل هادف في تصميم وصياغة وتنفيذ وتقييم مثل هذه المبادرات.

• ينبغي نشر الوثائق التالية وإدراجها في المحادثات والوثائق الوطنية / دون الإقليمية / الإقليمية ، وكذلك تنفيذها على أرض الواقع:

- دراسة حول الاحتجاز التعسفي المتعلق بسياسات المخدرات ، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

- مبادئ حول عدم تجريم الجرائم الصغيرة في أفريقيا ، اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (ACHPR).

- الموقف المشترك للأمم المتحدة بشأن المخدرات ، مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظمة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB).

- الموقف المشترك للأمم المتحدة بشأن الحبس ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وإدارة حماية حقوق الإنسان.
- قانون المخدرات النموذجي لغرب إفريقيا (MDL) ، لجنة غرب إفريقيا للمخدرات.

التوصيات / الطريق إلى الأمام لمنظمات المجتمع المدني الأفريقية

- دمج عدم تجريم استخدام المخدرات وحيازتها للاستخدام الشخصي في الإبلاغ والدعوة فيما يتعلق بالجرائم الصغيرة في أفريقيا ، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بإلغاء التجريم والوصول إلى بدائل للسجن².
- استخدام وتعزيز ومشاركة بين شركاء منظمات المجتمع المدني الوثائق الهامة التالية بشأن إصلاح قانون المخدرات:
- دراسة حول الاحتجاز التعسفي المتعلق بسياسات المخدرات ، الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.
- قانون المخدرات النموذجي للجنة غرب إفريقيا للمخدرات ، وكذلك الشرح 1 لقانون المخدرات النموذجي والشرح 2.
- الموقف المشترك للأمم المتحدة بشأن المخدرات ، مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق (CEB).
- خطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن المخدرات ، وهي الوثيقة التي تلتزم فيها الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بالحد من الأضرار
- التأكد من أن الجهود المتعلقة بالتوثيق والدعوة فيما يتعلق بالجرائم الصغيرة في أفريقيا تشمل المشاركة الهادفة للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والمجتمعات الأخرى المتأثرة بالتجريم.

² يمكن لمناصري المجتمع المدني الذين هم أقل دراية بتنفيذ إلغاء التجريم والدعوة بناء قدراتهم من خلال الوصول إلى دورة IDPC [الإلكترونية] الخاصة بإلغاء تجريم المخدرات ، والمتوفرة هنا: <https://idpc.net/decriminalisation>